تطور المدينة الغربية

بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر

د. ماري فرانس جنابزي

يواجه الباحث صعوبات عدة عند تناوله موضوعاً يتعلق بالقرون الوسطى الغربية. فالوثائق غير متوفرة، والإحصاءات نادرة، والدراسات متناثرة، وهذه مشكلة يشدد عليها أكثر ما يشدد الباحثون الفرنسيون. كذلك أن معرفة التاريخ لا يمكن أن تستند إلى الوثائق التاريخية فحسب، بل تحتاج الى مساهمات تفصيلية من قبل علماء الآثار والنبات واللغة، اضافة الى الجغرافيين.

وهذا النوع من الأبحاث المتكاملة الذي يفرض نفسه أكثر فأكثر، لم يتخذ طابعاً منهجياً في أوروبا الغربية إلاّ حديثاً، أي منذ خمسين (٥٠) عاماً على وجه التقريب، في ما يتعلق بالقرون الوسطى. ذلك أن ورثة عصر النهضة وثورة (١٧٨٩ م) نظروا نظرة احتقار وخجل إلى هذه «المرحلة المظلمة» من تاريخهم. مما أدى إلى تجاهلها وإنكارها وإبقائها غامضة فترة طويلة، على رغم جهود بعض الأدباء والشعراء في القرن التاسع عشر (وأبرزهم شاتوبريان وڤيكتور هوغو)، الذين تأثروا بـ«ايمان الناس» و«شاعرية» هذا العصر. وقد ساهم الفكر الماركسي الكلاسيكي في تعميق هذه النظرة التسترية، اذ لخّص تاريخ العصور الوسطى الأوروبية بعبارة واحدة هي: «من البربرية والفوضى والظلام إلى المنظومة الإقطاعية والمدن»، معتبراً أن تاريخ المدينة يبدأ بانتشار نمط الإنتاج الرأسمالي. كما أن الفرضية التي تقول أن ثمة تواصلاً بين التشكيلات الاجتماعية التي تعاقبت في أوروبا بفعل «نضوج شروط مادية سمحت بظهور علاقات إنتاج جديدة أرقى داخل المجتمع القديم»[١]، لم تساعد على تطوير البحث الموضوعي.

مثل هذا الموقف حيال القرون الوسطى الأوروبية ليس غريباً، إنما يعبر عن صعود الفكر المادي (بشقيه الليبرالي والماركسي) في زمن أوروبا الرأسمالية، حيث تراكم الثروات والتوسع الاقتصادي وتقديس القيم المادية. علماً أن تكوّن هذا الفكر انطلق كردة فعل على احتكار الكنيسة الكاثوليكية للعلم والمعرفة، ومغالاتها في

استخدام الدين لخدمة استراتيجيتها وأوضاعها المميزة ومصالحها. فجاء تحقيب تاريخ البشرية أربع مراحل متواصلة ليعطي شرعية وصفة «تقدمية» نموذجية للخيارات الأوروبية الرأسمالية. وأُخضعت كل المراحل السابقة، وكذلك المدنيات الأخرى، للمقياس الاقتصادي (العامل الحاسم في التحليل النهائي). فوُسمت بـ «البربرية»، وتحولت القرون الوسطى الأوروبية إلى حقبة تاريخية نضجت خلالها شروط الانتقال الى نمط «الانتاج الرأسمالي».

وضمن هذا الاطار، تعوّد المؤرخون على تقسيم القرون الوسطى الى مراحل عدة[٢] تمتد بشكل متواصل من نهاية القرن الرابع[٣] الى القرن الخامس عشر وعصر النهضة حيث الانقطاع والانبعاث في أوروبا. وتبدو «الحاجات التربوية» في أساس مثل هذا التحقيب، إضافة إلى تركيز الإهتمام على التطورات الداخلية للساحة الاوروبية.

ونحن إذ نطل على القرون الوسطى بحثاً عن انبعاث المدينة الغربية، تظهر لنا هذه الأخيرة مرتبطة بالتطورات التي لحقت بالغرب انطلاقاً من القرن الحادي عشر. ففي تلك المرحلة، أشرفت أوروبا على مرحلة «استقرار» نسبي: انتهت التوسعات البربرية (السكاندينافية والسلافية والمجرية) الى تشكّل دول اندمجت في المسيحية وباتت تساهم في تاريخها. وتمكنت جيوش الفرنج من وقف المد الاسلامي في أوروبا الجنوبية وحصره في الاندلس، بدعم من الكنيسة وامبراطور المانيا، فيما استعادت البابوية المناطق الواقعة تحت نفوذ «المسلمين المغربيين» (sarrasins) في جنوب فرنسا، بشنها حرباً مقدسة أطلقت عليها تسمية «اعادة الفتح» (Reconquista)[٤]. وبعد ذلك، توجهت أنظار الكنيسة في الغرب نحو بلاد المسلمين، بحثاً عن توازن جديد ومنقذ.

عالم متوحش يتضوّر جوعاً

كانت أوروبا المسيحية حتى القرن الحادي عشر «عالماً متوحشاً يتضور جوعاً»[٥] يفتته تناثر الاقطاعات المستقلة والمنغلقة على نفسها، وتستنزفه الحروب التي يشنها النبلاء أسياد الإقطاعات وهم في اعادة نظر مستمرة لحدودهم الخاصة، وتتشابه المجاعات والأمراض[٦] فتحصد قطاعاً واسعاً من السكان قبل أن يعود الوضع بهم مجدداً الى «الحدود»[٧] حيث جبهات القتال. أما داخل الإقطاعة نفسها، فان سيد الأرض (Seigneur) يتمتع بسلطة شبه مطلقة على الفلاحين الذين يعملون أحراراً وعبيداً على أرضه (المصدر الأساسي للسلطة والمعيشة)، لا يحدها الا الملك أو الإقطاعي الأعلى مقاماً في هرمية فئة النبلاء (Roi–Suzerain–Vassal) التي أخذت تتبلور وتتثبّت ابتداءً من القرن العاشر. أما التراتبية الاجتماعية، فقد أتاحت الأعمال الأدبية التي كتبها رجال الدين العاملين في بلاطات الأمراء، ومنهم أدالبيرون دي لاون على وجه خاص[٨]، اتاحت لنا هذه الأعمال أن نكوّن حولها رؤية واضحة ومفصلة. فهي تصوّر الوضع الاجتماعي على أنه انعكاس للجسم السماوي، ومصدره الحكمة الإلّهية التي جعلت الناس يندرجون ضمن فئات ثلاث مترابطة عضوياً بحيث تشكل جسماً متجانساً: فئة

الذين يصلون، أي رجال الدين، وهم متساوون جميعاً، منحهم الله مسؤولية هداية الناس على الأرض من أجل تأمين الخلاص العام. وفئة الذين يخوضون المعارك، أي النبلاء الذين يتزعمهم الملك أو الامبراطور، وهم مستقلون «لا يخضعون لأية سلطة شرط أن يتجنبوا ارتكاب جرائم تعاقب عليها العدالة الملكية»[٩]. انهم جنود الكنيسة، وتقع على عاتقهم مهمة الدفاع عن عموم الناس، مما يسمح لهم بضمان خلاصهم وخلاص الجميع في آن واحد. أما الفئة الثالثة، فتضم الذين يعملون، أي الأقنان، وهم الفقراء الذين يتحملون كل الأعباء كي يوفروا سبل الحياة للآخرين، مقابل حماية النبلاء وهداية الكنيسة لهم. ولكن في الوقت نفسه، يسجل هذا التصور اختلالاً في التوازن وعدم ثبات، كون «دموع طبقة الأقنان وأنينها، أمراً لا نهاية له»[١٠]. لذلك يدعو إلى نشر أخلاقية تنحو الى السلم وصياغة قوانين وقواعد «تنظم أوضاع الدولة وتردع المنزلقين على منحدر الجريمة»[١١].

وبشكل عام، لم تكن الأدوات الإنتاجية البدائية المستخدمة في الزراعة حينذاك لتوفر انتاجاً يفوق حاجات الإقطاعة وأهلها. فكان الاقتصاد مغلقاً، يؤمن اكتفاءً ذاتياً بفضل المنتوجات التي تستهلك محلياً، ولا تسمح بأي تبادل يذكر. وكان الفلاح مزارعاً وحرفياً في آن، يملك متسعاً من الوقت يصنع خلاله الأدوات التي يحتاج إليها، اضافة إلى أشياء أخرى معدة للمقايضة - أو التبادل - في المنطقة المجاورة، وأحياناً الأرياف البعيدة. ذلك أن الزراعة حينذاك لم تكن لتستغرق نشاطه إلا مرتين سنوياً: موسم البذار، وموسم الحصاد. إلى جانب ذلك، كان يخصص قسماً من الأرض الموكلة اليه لإنتاج الحبوب، الأمر الذي يزيده فراغاً، كون زراعة الحبوب لا تتم إلا مرة كل سنتين. أما مردود الأرض، فكان متدنياً جداً (١/٣) يكاد لا يغطي فصل الربيع اذا كان الشتاء قاسياً. وفي مثل هذه الحالة، يصبح الغذاء شعيراً وجذوراً. وهذا ما يفسر ارتكاز النظام الاقطاعي على التوسع والانتشار في الأرض الجرداء والبور للتمكن من سد الحاجات بما يضمن توسيع نفوذ النبلاء ومساحة أملاكهم.

وباستثناء تجارة المنتوجات والمواد المستوردة من البلدان البعيدة (آسيا وافريقيا والبلاد الإسلامية)، بقيت المبادلات ضعيفة جداً، خاصة ان قوافل التجارة الدولية كانت تعاني أيضاً من غزوات جيوش الاقطاعيين، ومن الضرائب المتتالية المفروضة عليها عند مرورها في كل إقطاعة. كما أن النزاعات المزمنة والحروب المستمرة بين الإقطاعات والممالك المتجاورة، أعاقت نمو حركة التبادل التي بقيت محدودة من ناحية الحجم. غير أن حركة المبادلات تشير إلى تخلف الغرب عن الشرق وتدني مستوى المعيشة فيه. ذلك أن الغرب كان يستورد المعادن والأقمشة الثمينة والأفاويه، ويصدر الى الشرق مواداً أولية ومعدنية، وعبيداً[١٢].

التراجع المديني

وبدون الدخول في الخلافات التي ظهرت بين اختصاصيي المرحلة الأولى من القرون الوسطى - حيث يلاحظ

نقص هائل في المعلومات وقلة في الأبحاث ـ يمكننا التوقف عند الاستنتاج العام الذي يقول انه « بينما كان هناك تطور ثقافي لامع يجري في الامبراطوريات الشرقية وفي بلاد الاسلام، كانت معظم أوروبا لا تزال تعاني من حالة الارتباك التي خلفها انهيار الامبراطورية الرومانية والغارات البربرية. وخيم الانحلال على المدن في كل مكان في الفترة ما بين القرن الخامس والقرن التاسع »[١٣]. وهذا ما يؤكده مارسيل باكو في كتابه « البنى السياسية في الغرب خلال القرون الوسطى »: « في فجر القرون الوسطى، كانت التجارة الدولية في انحطاط ولم يشترك فيها الغرب إلاّ قليلاً، باستثناء إيطاليا إلى حد ما. وأدى هذا الركود الى تدهور عام في المناطق الشمالية أكثر منه في المناطق الجنوبية الأشد تمايزاً. وكانت الزراعة باعتبارها النشاط الإقتصادي الاساسي، توفر للسكان حاجاتهم محلياً، أو في أحسن الحالات ضمن منطقة ذات حدود مرئية بسهولة. ومما ساهم في تدهور الأحوال المادية، الغزوات المتتالية للبربر الذين نهبوا ما تبقى من المراكز السكنية في المدن، ودمروا البيوت والاماكن العامة، وخربوا الطرق والمواصلات، يساعدهم على ذلك ضعف الادارة المركزية »[١٤].

د ـ وقد اختلف المؤرخون حول أسباب التراجع المديني في الغرب وظروفه. ففي حين أكد هنري بيرين أن هذا التراجع يعود إلى الازدهار الإسلامي وتوقف التبادل التجاري[١٥]، شدد موريس لومبار على وجود علاقة بين ازدهار المدن في العهد القديم، أو انحلالها في القرون الوسطى، والتداول النقدي (الذهب بشكل خاص). اذ كلما ازداد النقد المتحرك واتصلت السوق بمصادر جديدة، من مناجم إلى خطوط تجارية جديدة، ازدهرت المدن وتطورت. وهذا الاستنتاج انما يتأتى من كون المدن لا تشكل وحدات مستقلة بل « شبكات مدن » حسب تعبير موريس لومبار. أما الأسباب الكامنة وراء التراجع المديني في الغرب، فانها معقدة ويجب البحث عنها في « التحولات التي طرأت على التجارة في حوض البحر المتوسط ». وان التدقيق في المصادر الغربية والشرقية معاً الذي اعتمده لومبار، يظهر أن الدولة الاسلامية استطاعت ان تنمي بشكل ملحوظ التبادل التجاري بين الشرق والغرب بفتحها شرق الحوض المتوسط على غربه، والمتوسط على أفريقيا وآسيا من جهة أخرى. وان قلة العملة الغربية هي العامل الأساسي في هبوط القدرة الشرائية للغرب، في ظل سيطرة البضائع الاسلامية في الحوض المتوسط وبروز الدينار كعملة أساسية في التبادل[١٦].

ويلاحظ فردينان لوت أن سبك الذهب قد توقف في بلاد الفرنج (La Gaule) انطلاقاً من القرن التاسع ولم يظهر مجدداً إلاّ في القرن الثالث عشر في عهد الملك لويس التاسع، مما يشكل « مؤشراً لا يقبل الجدل على أن العلاقات مع البلدان المنتجة للذهب قد انقطعت، وان بلاد الفرنج لم تعد تبيع الشرق شيئاً »[١٧]، فيما تبقى مسألة استمرارها في شراء بضائع من الشرق، أمر غامض. وان اعتماد الحبوب والمواشي والخيول كأداة تبادلية بدلاً من النقود المعدنية، « يشكل دليلاً لا لبس فيه على أن الوضع الاقتصادي كان مستمراً في حركة تراجعه نحو اشكال أكثر بدائية »[١٨].

انبعاث المدينة

اذا استثنينا المدن الغربية التي تمتعت تاريخياً بموقع استراتيجي على طرق التجارة الدولية، المائية أو البرية. واستحوذت على نصيب وافر من السلطة والثورة، من خلال نقلها للسلع والنقود والرجال أساساً، بحيث أصبحت امارات أو ممالك أو جمهوريات مستقلة ذات نفوذ سياسي واقتصادي على الصعيدين الأوروبي والعالمي، ثم ما لبثت لاحقاً أن خلقت ريفها واستعمرته[١٩]. اذا استثنينا تلك المدن التجارية، فاننا نلاحظ أن انبعاث المدينة في الغرب تحكمت به عوامل وعناصر هي من نتاج المجتمع الاقطاعي. لكن نمو هذه المدينة، اصطدم بحدود الاقتصاد المحلي ولم يتجاوزها إلا بفعل عوامل خارجية جاءت التطورات اللاحقة (من تراجع للنظام الإقطاعي وتعزيز لنفوذ الملكيات المركزية) لتستوعبها وتوظفها.

وبينما يتبين انه لا يمكن ارجاع حجم المدن التجارية الى الريف والى الزيادة في المردود الزراعي، يجمع المؤرخون على القول ان المدينة في الغرب لم تنفصل عن ريفها المجاور الا بشكل بطيء وتدريجي: «في حين أن ظاهرة المدن هي ظاهرة شرقية، فان المدن في الغرب نشأت متأخرة... كما أنها بقيت لفترة طويلة متأثرة بالأخلاق الريفية، ومشبعة بالروح التي تولدها الأرض في الانسان»[٢٠]. أما الأسباب الكامنة وراء انسلاخ الفلاحين عن ريفهم وتجمعهم والحرفيين في بؤر معينة، فيبدو أنها ذات طابع أمني وسياسي. ذلك أن المدينة ظهرت، بدايةً، كمجال بشري يلجأ إليه الهاربون، لسبب أو لآخر، من حكم الجور والتعسف والقمع، والفلاحون المفقرون الذي لا أرض لهم، أو الذين نبذوا وطردوا، وأصحاب حرفة أو مهنة معينة. وفي البدء، لم تكن «المدينة» ذات غلبة حرفية أو تجارية كما يتصور البعض بل استمر فيها طويلاً العمل الزراعي وتربية المواشي، فيما كان الحرفي يقوم بعمله افرادياً أو بمساعدة أحد أفراد عائلته داخل المنزل، حيث يصنع أدوات معدودة بحسب الطلب. ولم تكن الظاهرة المدينية هذه لتخرج عن هامشيتها لو بقيت تستمد عناصرها المادية والبشرية من ريفها الاقطاعي ومن الدورة البسيطة في المحاصيل.

وقد لاحظنا سابقاً أن التراتبية الاجتماعية، كما وردت في أعمال الادباء في القرن الحادي عشر، عكست بصدق بنى المجتمع الزراعي كاملة. فشملت رجال الكنيسة والنبلاء والفلاحين، ولم تأتِ على ذكر سكان المدن. ويقول جورج دوبي أن تجاهل «الشغيلة الذين يهبون انفسهم في زحمة التجمعات السكنية في المدن لصناعة الأشياء الكمالية والمتاجرة بها وجمع المال»[٢١]، يعود الى الطبيعة الايديولوجية المحافظة للنص الكنسي، كونه «صورة مصغرة عن المجتمع»، تهدف إلى ترسيخ البنى الموجودة والى تبرير عدم المساواة القائمة والبطالة والرخاء اللذين أحرزتها عناصر فئة النبلاء والكهنوت. قد يكون من الأصح ان نعتبر أنه في مطلع القرن الحادي عشر، لم تشكل المدن سوى ظاهرة محدودة وهامشية. وهذا ما تؤكده جميع الوثائق والدراسات المتعلقة بالفترة التاريخية التي تمتد حتى القرن العاشر.

بعد الحرب الصليبية الثانية (١١٤٤)، عرفت حركة التمدين زخماً جديداً عندما هزم صلاح الدين الأيوبي جيوش الفرنج في سوريا واستعاد القدس، اذ اضطر النبلاء الأوروبيون إلى العمل على حشد الجيوش بشكل منظم ومن كافة الاقطاعات والممالك، الأمر الذي أدى إلى سقوط العديد من الحواجز وانفتاح مناطق النفوذ على بعضها البعض. وسمح للعديد من الفلاحين والأقنان بالتفلت من سلطة أسيادهم والخروج من الإقطاعة، وسط تلاشي عام للقيود القديمة المكبلة لحركة الناس. ومن ناحية أخرى، أخذت الحملة الصليبية الأولى ضد المسلمين، مع ما استتبعته من توقف للثروات، بالأخص المعدنية، ومن تنشيط للتجارة، أخذت تتجسد انتعاشاً اقتصادياً وارتفاعاً في مستوى المعيشة[٢٢]. ففي هذه المرحلة بالذات تقع الاختراعات والمستجدات التي أعطت لهذا القرن طابعه المبدع: المحراث، واستخدام الحديد على نطاق واسع، ورقبيات الأحصنة وانتشار الأنوال والطواحين، والحساب الرياضي للوقت، وتعقيد التصورات الثنائية واستبدالها بالنماذج الثلاثية، الخ. وفيما بدأ الناس يعيدون النظر بعيوب الربا ومحاذيره، اجتهدت بعض الأوساط المسيحية لاثبات مشروعية التسليف المصرفي (وبالتالي الرأسمالي)، يشجعها على ذلك بدعة « المطهر » التي أوجدتها الكنيسة فجأة، في سعيها لتخطي الرؤية المانوية التبسيطية للعالم وايجاد مخرج « لصغار الخاطئين ».

لم يكن المطهر معروفاً لدى الكنيسة البدائية، على رغم وجود بعض النصوص الغامضة في « العهد الجديد »، والتي يمكن تفسيرها بشكل مزدوج. وفي القرن الخامس، نوّه اليه القديس أغسطينوس، لكنه لم يتخذ شكله النهائي كمكان محدد يستوفي الخاطىء فيه شروط الانتقال الى الجنة، بتحمله عذابات متنوعة ومتدرجة تزنها العدالة الإلهية، إلا حوالى (١١٧٠ م). ويقول جاك لوغوف[٢٣] أن بدعة المطهر مستوحاة من العقوبات المتدرجة التي يفرضها الإقطاعي أو الملك على رعاياه داخل أراضيه، وانها تعكس بأمانة اهتمام الاقطاعات والممالك باشاعة العدالة والروح الاخلاقية. كما أنها أوجدت حلاً لمعضلة الربا والفائدة، بما يتناسب مع حاجات المسيحيين في الغرب، الذين راحوا يتعاطون النشاطات المصرفية بدون تردد[٢٤]، ووفرت للبابوية مداخيل إضافية عندما أعلنت هذه الأخيرة انها تتمتع بحق إعفاء الأرواح من المرور في المطهر[٢٥]، فسُوِّق هذا الحق وأخذت البابوية تصدر اعفاءات (indulgences) جزئية أو كلية، الأمر الذي جعلها أشد سلطة وأكثر ثراءً لفترة معينة[٢٦].

التجمعات الحرفية والتجارية

ونتيجة الانتعاش المتنامي لحركة الثروات وتقدم وسائل الانتاج الزراعي، أصبح من الممكن الاستغناء عن بعض الطاقة البشرية التي راحت تزيد حجم المدن. في ظل تزايد سكاني مستمر، وبوتيرة متسارعة.

بدأ الناس يتجمعون بحسب نشاطاتهم المهنية انطلاقاً من أواخر القرن الحادي عشر. فكوّن التجار جمعيات سميت « غيلد » (Ghilde) فيما شكل الحرفيون وعمال آخرون « صنع » (métiers)، انبثقت عنها لاحقاً جمعيات

الحرفيين (association de Compagnonnage) .

وكان الهدف الأول لهذه التكتلات « صياغة مبادىء المهنة وقواعدها بحيث تنظم انتقال المعرفة المهنية »[٢٧]، وتضمن مصالح الفرد والجماعة في آن واحد . ولم يكن طابع عملها مطلبياً في الأساس، غير أنها « عبرت عن اتجاه طبيعي في هذا العصر حيث تضمن حقوق الفرد الانتماءات الاقطاعية ـ العسكرية »[٢٨] والنشاط الحرفي جديد بصفته مهنة . ويعرف هنري بيرين الصنعة على أنها « جماعة تتمتع حصراً بامتياز تمارس بموجبه مهنة محددة طبقاً لأنظمة وافقت عليها السلطة العامة »[٢٩] . ومع مرور الوقت، تكاثرت نظم المهن تبعاً لتنوع النشاطات، وأصبحت أكثر دقة وتفصيلاً بحيث أنها تناولت المصالح المهنية والاقتصادية للحرفيين، ووضعت أسساً لأعانة الأعضاء في حال توقفهم عن العمل .

وسرعان ما اكتسبت جمعيات الحرفيين شرعية في بعض الممالك (باريس مثلاً)[٣٠] . ومما ورد في نظام جمعية نجاري العربات (وهي من أولى الجمعيات التي اعترف بها)، أن تعلم المهنة يجب أن يستغرق ٥ سنوات على الأقل . على أن تتوج هذه المرحلة بصنع تحفة تؤهل صانعها للانتقال من حالة إلى أخرى ضمن تراتبية محددة ومشتركة لكل الجمعيات (apprenti – maître – compagnon) . ومع تزايد الضغوطات الاجتماعية وتفاقم المنافسة، تمحورت جمعيات الحرفيين حول شعار الدفاع عن المهنة التي باتت مهددة من جانب كبار الإقطاعيين، والفلاحين الوافدين من الريف . وقامت بوضع شروط جديدة للدخول إلى الجمعيات، تتلخص في اطالة مدد التعليم واعاقة عملية « تخريج » حرفيين « معلمين » جدد . كما أنها دخلت في مدن معينة في صراع مع التجار عندما نشطت التجارة الدولية (انطلاقاً من القرن الثالث عشر على الأخص) ولم تتمكن من منافسة البضاعة المستوردة، في حين ساهم تدفق المنتوجات الشرقية في انشاء مشاغل جديدة في بعض المدن .

المدينة المعفاة

ولم يقتصر تنظيم سكان المدن الى المسائل المهنية والاقتصادية فحسب، بل انطلقت حركة عامة (mouvement communal) في فرنسا وايطاليا خلال النصف الثاني من القرن الحادي عشر، شملت في ما بعد مناطق أخرى من ألمانيا وبلجيكا (بلاد الفلاندر) واستمرت طوال القرن الثاني عشر والثالث عشر . وترتدي هذه الحركة أهمية كبيرة في عملية تشكّل بنى سياسية أكثر تعقيداً، اذ انها أدت الى تكوين جمعيات ضمّت غالبية سكان المدن والقرى الكبيرة (bourgs)[٣١]، يربط في ما بينهم قَسَمٌ يقضي بمنع كل « غريب » من التدخل في شؤون المدينة . وسميت هذه الجمعيات مؤامرات (comjurations) بسبب وجود قسم في أساس تكوينها وأحياناً « كومونات » (communes) لأنها عملت على ادارة أعمالها بشكل جماعي[٣٢] . وجاء تشكل هذه التكتلات تعبيراً عن طموح مزدوج . فمن ناحية، أراد « المتآمرون » أن يحموا أنفسهم من السلطة الاقطاعية والاضطرابات المستمرة . فكان هدفهم ايجاد نوع من الاتفاق السلمي داخل المدينة ـ رغم احداث العنف التي تفجرت عند تصديهم للسلطة

المحلية في بعض الأحيان (في لاوون مثلاً) ـ وتجنب استخدام سكان المدن أو توريطهم في نزاعات خارجية . ومن ناحية أخرى ، أكد المتآمرون على رفضهم السياسات التوحيدية الرامية إلى فرض القانون المطبق في الأرياف ، او استيعابهم داخل مشروع سلطوي أوسع . فسجلت حركتهم ردة فعل مضادة للإقطاع (المدني والكنسي) فيما برز المطلب الثاني تعبيراً عن إرادة تثبيت المدينة ككيان مستقل .

وبالفعل ، استطاعت غالبية مدن ايطاليا وجنوب فرنسا ، كجنوى وبولونيا وفلورنسا وآرل وباقي ، ان تثبت استقلالها شبه التام في نهاية القرن الثاني ، فيما توصل العديد من مدن شمال فرنسا والمانيا وبلاد الراين ان تنتزع وضعاً متميزاً انطلاقاً من القرن الثالث عشر[٣٣] ، يضمن لها التمتع بحريات وحقوق خاصة . فتعمم مبدأ « قانون الاعفاءات » (charte à pranchises) الذي تمنح بموجبه الحرية الشخصية لكل سكان المدينة المعنية ولكل من قرر الاقامة فيها قبل مرور سنة ويوم على هذا الاعلان ، وتلغى صلاحيات أسياد الاقطاعات في ما يتعلق بفرض التجنيد العسكري والضرائب والعدالة داخل حدود المدينة . كما تعمم حرية التنقلات وتشجع المبادلات[٣٤] . أما المؤسسات التي يفرزها هذا القانون ، فانها تتسم بالديمقراطية : « تؤخذ القرارات داخل الجمعية العامة لكل سكان المدينة ، وهذه الجمعية تنتخب بدورها هيئة تمثيلية يرأسها لمدة سنة قنصل (في ايطاليا) أو مختار (في فرنسا) يمثلها في الخارج »[٣٥] .

استمرت حركة المدن تنهج سبيلاً مستقلاً حتى نهاية القرن الثالث عشر في فرنسا ، عندما ألغيت بقرار ملكي . أما في البلاد المنخفضة ، فعرفت أوجها خلال القرن الخامس عشر ، فيما اتخذت طابعاً مميزاً في انكلترا حيث دفع تطور التجارة وتراكم الثروة الجمعيات التجارية والتنظيمات الحرفية الى الوقوف بوجه الاقطاعيين ، مطالبين بادارة مدنهم وتولي حكمها بأنفسهم . واستطاعوا في أغلب الأحيان أن يستبدلوا سلطة السيد أو المطران بسلطتهم ، لكنهم حافظوا على الأطر الموجودة عامة . أما في المانيا ، فقد عملت « المدن المعفاة » انطلاقاً من القرن الثاني عشر ، على ايجاد اتحادات مستقلة (confédérations) تجمع في ما بينها[٣٦] . وقد نشطت هذه التجمعات ومارست تأثيراً سياسياً على الصعيد الدولي حتى القرن السابع عشر ، عندما ظهر اتجاه داخل الإمبراطورية الإلمانية لإلحاقها وإلغاء امتيازاتها . وفي ايطاليا ، عرفت الاتحادات اللومباردية للمدن المعفاة تطوراً مماثلاً مع بعض التفاوتات الزمنية .



حتى القرن الخامس عشر ، بقيت الظاهرة المدينية في الغرب محدودة الحجم ومتفاوتة النمو . ولم تسجل القرون الوسطى الغربية هجرات واسعة من الريف إلى المدينة ، أو تجمعات مدينية ذات كثافة عالية[٣٧] . غير أن تطور حركة المدن لعب دوراً مهماً على أكثر من صعيد : فقد ساهم في إضعاف الاقطاعية ، وتعزيز نفوذ الملكية المركزية ، وفي تقويض هيمنة البابوية المادية والفكرية على حد سواء . كما أسفر عن تشكل الطبقة البرجوازية التي

ستدفع أوروبا القرن السابع عشر في اتجاه البناء الرأسمالي. والاهم من ذلك، أن هذا التطور أدى إلى تكوين ذهنية مدينية محددة تنطوي على تصورات جعلت المدينة رمزاً للنور والحرية والتقدم ومساواة الجميع أمام فرص العمل والارتقاء، على رغم تجربة الحياة القاسية واللاإنسانية فيها. وربما أن انتصار المدينة يكمن في هذه الهوة بين المعياري والوصفي، الخيالي والواقعي.

الحواشي:

(١) كارل ماركس، «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»، دار التقدم، موسكو، ١٩٦٩، ص ٤.

(٢) Très Haut Moyen-Age, Haut Moyen-Age, Moyen-Age Byzantin, Moyen-Age classique, Bas Moyen-Age.

(٣) تُتخذ عادة سنة ٣٧٨ (معركة أندرينوبل) للفصل بين حقبتي العهد القديم والقرون الوسطى، عند وصول موجات الفيزيقوت الى الغرب. وأحياناً أخرى، تُتخذ سنة ٤٧٦ فاصلاً بين الحقبتين الكبيرتين، عند سقوط آخر امبراطور روماني في الغرب وانتصار البربر. وبينما يعتبر بعض الاختصاصيين ان محاولة امبراطور الشرق جوستينيانوس اعادة وحدة الامبراطورية الرومانية المسيحية في القرن السادس، تندرج ضمن العهد القديم وانه يمكن التحدث عن قرون وسطى بيزنطية انطلاقاً من القرن السابع، مع مجيء الامبراطور ميراكليوس إلى الحكم، يرى مؤرخون آخرون ان الفتح الاسلامي يشكل بداية المرحلة الجديدة. كما أن هناك من يميل الى الاعتقاد بأن التاريخ الذي يمتد بين قسطنطين وشارلمان يتواصل ليشكل مرحلة واحدة بسبب التأثيرات المتبادلة بين الرومان والجرمان الذين دخلوا الامبراطورية الرومانية بطريقة سلمية واندمجوا فيها، مدخلين اليها بعضاً من المؤسسات الجرمانية، وذلك قبل تدفق غزواتهم في القرن الخامس.

(٤) Philippe Sénac, «Musulmans et Sarrasins dans le sud de la Gaule de VIII^e^ au XI^e^ Siècles», Le Sycomore, Paris 1980.

(٥) Georges Duby, «L'An mille», Julliard et Gallimard», Paris 1973, P.11.

(٦) آخر مجاعة كبرى اجتاحت الغرب وقعت سنة ١٠٣٣.

(٧) تعود كلمة «حدود» أي «frontières»، الى كلمة «Frontis» وهي عبارة لاتينية تعني جبهة حرب.

(٨) أدالبيرون دي لاون، مطران في بلاط الملك الفرنجي لوتير من سنة ٩٧٧ الى ١٠٣٠.

(٩) «التراتبية الاجتماعية كما يراها أدالبيراون دي لاون» في:

«Textes et documents d'histoire du Moyen-Age V^e^-X^e^ siècles». P. Riché et G. Tate. S.E.D.E.S. Paris, 1972, P.489.

(١٠) المصدر نفسه، ص٤٩٠.

(١١) المصدر نفسه، ص٤٩٠.

(١٢) Philippe Sénac, P.17.

(١٣) د. برنال، «العلم في التاريخ»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص٣١٣.

(١٤) Marcel Pacaut, «Les structures politiques de l'Occident Médiéval», Armand Colin, Paris 1969, P.35. (sous la direction de Heorges Duby).

(١٥) Henri Pirenne, «Les Viles au Moyen-Age», cité par Marcel Pacaut, op. cité, P.269.

(١٦) Voir Maurice Lombard, «Espaces et Réseaux du Haut Moyen-Age». Mouton La-Haye, 1972.

(١٧) Ferdinand Lot, «La fin du monde antique et le début du Moyen-Age», Albin Michel, Paris 1968, P.396.

(١٨) Ferdinand Lot, op. cit; p.396.

(١٩) مدينة لندن مثلاً، التي أصبحت في القرن الثامن منفذاً للطريق التجاري الآتي من الصين والهند، عبر بغداد وكييف، وصولاً الى لندن حيث كان يعاد توزيع البضائع على الاوروبيين. أو مدينة البندقية التي أحسنت الاستفادة من تحويل الطريق البحرية بين بيزنطية وبحر البلطيق، بعدما هددها توالي الغزوات السلجوقية على جنوب روسيا انطلاقاً من القرن الحادي عشر.

(٢٠) Gaston Rouphel, «Histoire de la campagne Française», cité par Georges Friedman in «Villes et Canpagnes», Armand Colin Paris, 1970, p.3.

(٢١) جورج دوبي، «التاريخ الاجتماعي وايديولوجيات المجتمع»، مجلة الفكر العربي، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٨، العدد ٢، ص١٣٩.

(٢٢) René Grousset, «L'épopée des Croisades», Plon, Paris 1939, P.187.

(٢٣) Jacques le Goll, «La naissance du Purgatoire», Gallimard, Paris 1982.

(٢٤) كانت النشاطات المصرفية حتى هذه المرحلة حكراً على اليهود، عامة.

(٢٥) كان الرعايا المسيحيون يقدمون الهبات الى الكنيسة مقابل غفران البابا الكلي أو الجزئي لخطاياهم.

(٢٦) أدت ممارسات البابوية، التي راحت تبيع «حقها» في منح المسيحيين الغفران عن خطاياهم، الى معارضة شديدة واعادة نظر شاملة في صحة ارشادات الكنيسة وتوليها للسلطة الروحية. واعترض لوثر بعنف على مبدأ الغفران في كتابه المنشور سنة ١٥١٧. غير أن الكنيسة الرومانية استنكرت اعماله سنة ١٥١٩.

(٢٧) Marcel Pacaut, op. cité p. 270.

(٢٨) Marcel Pacaut, op. cité, p.271.

(٢٩) Henri Pirenne, «Les villes au Moyen-Age», cité par Raymond Barre in «Economie Politique», P.U.F. Paris 1969, p.81.

(٣٠) اعترف رسمياً بجمعيات الحرفيين وسجلت قانونياً في عهد الملك لويس التاسع، سنة ١٢٤٩.

(٣١) يعود أصل كلمة «برجوازية» الى كلمة «Bourg» وهي عبارة مأخوذة من اللغة الألمانية «Burg» تعني المدينة الصغيرة التي تمتعت خلال القرون الوسطى باستقلال نسبي والتي سميت «Ville-Franche»، بمعنى أنها منعتقة من سلطة الاقطاع.

(٣٢) Voir: Marcel Pacaut, op. cit.

(٣٣) وعددهم ٣٣ في فرنسا سنة ١٢٤٩.

(٣٤) اتخذ «قانون الاعفاءات» طابعاً خاصاً في كل مدينة احرزت استقلالها، بحسب الأوضاع الملموسة لكل مدينة وطرفها المحدد.

(٣٥) Marcel Pacaut, op. cit. p.275.

(٣٦) يعكس تاريخ مدينة هامبورغ هذا الاتجاه بشكل واضح. اذ ان هذه المدينة المعفاة في ١١٨٩ ثم الحرة في ١٥١٠، لعبت دوراً رائداً في انشاء تكتل المدن التجارية في المانيا الشمالية، الذي بدأ يؤثر في الدبلوماسية الدولية في القرن السابع عشر وينشط للدفاع عن مصالحه الاقتصادية. غير أن هذا التكتل ألغي في القرن التاسع عشر عندما الحقت هامبورغ بالامبراطورية الإلمانية سنة ١٨٧١.

(٣٧) تبين الاحصاءات المتوفرة ان نسبة سكان المدن الغربية لم تتعد (١٠٪) من مجموع السكان في القرن السادس عشر. راجع:

Histoire de la France Urbaine (3)
La Ville classique de la Renaissances
aux Révolutions.
Sous la direction de Georges Duby
Editions de Seuil. Paris 1982.